الطعن في صحيح البخاري لإهماله الرواية عن أهل الرأي وأهل البيت

مؤلف: **مجموعة مؤلفين**

مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**

لتاريخ: **31/10/2020**

نص السؤال

الطعن في صحيح البخاري لإهماله الرواية عن أهل الرأي وأهل البيت

الجواب التفصيلي

ت(*)

هة:

أي[1]، كأبي يوسف، ومحمد بن الحسن مع سعة علمهما وفقههما، كما أنه أهمل الرواية عن أئمة أهل البيت، بحجة أنه لا يروي عن أهل الأهواء، مع أنه روى عن بعض الخوارج كعمران بن حطان، وهذا يخالف ما هادفين من وراء ذلك إلى الطعن في السنة النبوية المطهرة من خلال الطعن في صحيح البخاري الذي عليه إجماع الأمة.

هة:

1) إن شروط الرواية في علم الحديث تقتضي كون الراوي، حافظا، ضابطا لما يحفظ، ثقة في نقله، فليس الفقه واستنباط الأحكام شرطا في الراوي، وهذا حال الفقهاء كالقاضي أبي يوسف، ومحمد بن الحس

2) لقد كان الإمام البخاري كغيره من أهل السنة محبا لأهل البيت، ويدل على ذلك إيراده في صحيحه مناقبهم جميعا، كمناقب علي وفاطمة والحسن والحسين وغيرهم، وليس هذا فحسب، بل إنه روى عنهم أحا

3) أجمع أهل الحديث والعلماء على جواز الرواية عن بعض المبتدعة أصحاب الأهواء، كالشيعة والخوارج إذا كان الحديث مخالفا لأهوائهم، وعرفوا بالصدق والعدالة والضبط لما يحفظون، وخاصة الخوارج الذين اش

يل:

ية:

هم.

هي:

1. اتصال السند: أن يكون كل راو من رواته قد سمع ممن قبله، وأداه لمن بعده، مع المعرفة بحال كل راو.
2. عدالة الراوي: أن يغلب على الراوي التقوى والصلاح.
3. ضبط الراوي: أن يضبط الراوي سماعه ضبطا لا يتردد فيه، ويفهمه فهما جيدا لا يلتبس عليه، وأن يثبت على هذا من وقت سماعه إلى حين أدائه، ويضبط كذلك الكتاب الذي تحمل الحديث فيه.
4. السلامة من الشذوذ: هي مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه حفظا وعددا.
5. السلامة من العلة القادحة الخفية[2].

وهذا إن دل فإنما يدل على أن لكل علم شروطا وقواعد، ولكل فن مقاييس وضوابط، ولكل أهل فن مراتب ودرجات، فكما أن للسنة ورواتها شروطا وقواعد، فكذلك للاجتهاد والمجتهد شروط معلومة، وللمجتهِ

وط"[3].

قيه»[4].

عه.

وهذه المفارقة بين التخصص في النقل دون الاستنباط، وبين التخصص في الاستنباط والفقه دون الانشغال بنقل الروايات، قد أشار إليها شيخ الإسلام ابن تيمية في لمحة ذكية منه - رحمه الله - قال: وهذا عه

يم.

وأين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه من فتاوى أبي هريرة وتفسيره؟

هم[5].

عنه -

ب به»[6].

ينه.

هما"[7].

حو[8].

اط.

أما أبو يوسف صاحب أبي حنيفة؛ فقد قال فيه الإمام الذهبي في السير: العلامة المحدث قاضي القضاة، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم.

ف.

ينه[9].

سند.

حه.

ته:

هم.

ذب.

لم.

ري:

1. باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه:

قم(3706) قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غندر، حدثنا شعبة عن سعد قال: «سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى»(

لفه"[11].

2. باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي - رضي الله عنه - وأورد فيه ثلاثة أحاديث، نذكر منها:

ين»[12].

3. باب ذكر مناقب قرابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومنقبة فاطمة رضي الله عنها ذكر فيه سبعة أحاديث؛ بين من خلالها منزلة فاطمة من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكيف أنها سيدة نساء

ني»([13]).

4. باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما وذكر فيه الإمام البخاري تسعة أحاديث نذكر منها قوله:

ال»([14]).

نيا»([15]).

يته.

يط.

·مرويات أهل البيت في صحيح البخاري:

ني»([16]).

يرا (33)((الأحزاب)، فالآيات تتحدث عن نساء النبي صلى الله عليه وسلم"([17]).

حدا([18])، فهل بعد هذا يتهم بأنه لم يرو عن أهل البيت؟!

عنه.

1. باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال:

داء([19])، فأمرت المقداد أن يسأل النبي - صلى الله عليه وسلم - فسأله، فقال: فيه الوضوء»([20]) فهذا حديث من طريق محمد بن الحنفية عن علي كرم الله وجهه.

2. باب بيع الحطب والكلأ:

بدر...»([21]).

يعا.

3. باب تزويج النبي - صلى الله عليه وسلم - خديجة وفضلها رضي الله عنها.

يجة»([22]).

جهه.

4. باب الدليل على أن الخمس لنوائب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والمساكين.

حنه...»([23]).

5. باب القثاء بالرطب:

ثاء»([24]).

يار.

وم.

ين:

اها".

يت".

"... وعن أبي الزناد عن أبيه قال: أدركت بالمدينة مائة، كلهم مأمونون، ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث، يقال ليس من أهله، وقال ذؤيب بن عمامة: قال سمعت مالك بن أنس يقول: أدركت مشايخ بالمدينة أبنا

س.

سنة 40 هـ، ثم نشب الخلاف ثانية بعد رفض الحسين بن علي - رضي الله عنه - المبايعة ليزيد بن معاوية، وانتهي الأمر بمقتل الحسين في واقعة الطف (أي: كربلاء) سنة 61 هـ.

هم([26]).

رواية.

عنه.

ب:

من المعلوم أن الخوارج من الذين يكفرون مرتكب الكبيرة، والكذب من الكبائر، لذلك فهم لا يحلونه؛ ولهذا يروي الإمام البخاري عن بعضهم إذا تحققت فيه شروط الراوي الذي تقبل روايته، وقد وضح لنا ابن حج المروءة، موصوفا بالديانة والعبادة، فقيل يقبل مطلقا، وقيل يرد مطلقا، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية (أي: إلى بدعة)، فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، و عنه([27]). وقد أخذ بهذا المنهج الإمام البخاري رحمه الله فروى عن بعض الذين رموا بالتشيع؛ لضبطهم وثقتهم وقوة حفظهم، مع تجنبهم الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما يخالف عقيدتهم.

تي:

1.أن الخوارج بوجه عام لا يستحلون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إذ إنهم كانوا يكفرون مرتكب الكبيرة، والكذب عند عموم المسلمين كبيرة، فكيف يستحلون شيئا كهذا؟! لذلك قبل أهل صناعة

2.ومع جواز صحة الرواية عن الخوارج، إلا أن الإمام البخاري لم يخرج لعمران كما يقول ابن حجر: "سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه، قال: «سألت عائشة عن الحرير، فقالت...»الحديث([29])،

لك.

هم:

1.خالد بن مخلد القطواني الكوفي أبو الهيثم، من كبار شيوخ البخاري، روى عنه، وروى عن واحد عنه، قال العجلي: ثقة فيه تشيع، وقال ابن سعد: كان متشيعا مفرطا، وقال صالح جزرة: ثقة، إلا أنه كان متهما أبيه([31]).

2.عبيد الله بن موسي بن أبي المختار العبسي مولاهم أبو محمد الكوفي، من كبار شيوخ البخاري، سمع من جماعة من التابعين، ووثقه ابن معين وأبو حاتم، والعجلي، وعثمان بن أبي شيبة وآخرون.

ون([32]).

3.علي بن الجعد بن عبيد الجوهري أبو الحسن البغدادي أحد الحفاظ:

يرة([33]).

4.الفضل بن دكين أبو نعيم الكوفي:

كيم.

اعة([34]). ومن خلال ما ذكرنا من بعض النماذج يتضح لنا أن هؤلاء الرواة كانوا من المتشيعة لأهل البيت، ومنهم من كان يغالي في ذلك، ومع هذا نجد الإمام البخاري قد روى عنهم ما لا يدعو إلى أهوائهم وبدعهم!

مة:

·لقد اشترط العلماء وأئمة الحديث شروطا لا بد من توافرها في راوي الحديث، وهذه الشروط هي: العدالة، والصدق، والحفظ، والإتقان، والضبط؛ صونا للحديث، وخوفا من إدخال شيء فيه ليس منه.

·من خلال استعراض الشروط الواجبة في الراوي، والشروط الواجبة في الفقيه، يتضح أنه لا يلزم أن يكون الفقيه راويا للحديث، وإن وصف بالعدل والصدق وسعة العلم؛ لأن هذا العلم يعتمد على الحفظ والضب

·ترك الإمام البخاري الرواية عن أهل الرأي، كمحمد بن الحسن، والقاضي أبي يوسف؛ وذلك لانشغالهم بالفقه وعلومه أكثر من انشغالهم بالحديث، كالقاضي أبي يوسف، أما محمد ابن الحسن فقد ضعفه النسا

·إن حب أهل البيت واجب على كل مسلم؛ لأنهم عترة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وخاصته، والإمام البخاري لا ينكر ذلك لكونه من أهل السنة والجماعة الذين يؤمنون بذلك، والدليل على ذلك؛ أنه أورد ف

·إن المتفحص لصحيح الإمام البخاري يجد أنه قد أورد أحاديث كثيرة مروية عن علي أو فاطمة رضي الله عنهما أو من رواية أحد من ذريتهما، والعجيب أنه أورد سلسلة من الرواة كلهم من أهل البيت في أكثر مر

• لقد أجاز العلماء الرواية عن أهل البدع والأهواء، كالخوارج والشيعة إذا تحققت فيهم الشروط الواجبة في الراوي إلى جانب شروط أخرى، كأن يخالف الحديث مذهبهم، وأن يكون له ما يقويه من المتابعات أو ال

• أجاز العلماء الرواية عن الخوارج؛ لأنهم عدوا الكذب من الكبائر المكفرة، ولم يبيحوه؛ لذلك روى البخاري لعمران بن حطان حديثًا واحدًا؛ أورده في المتابعات لا في الأصول.

• رواية البخاري لبعض من اتهم بالتشيع كان بعد أن علم عدالتهم وصدقهم وقوة ضبطهم وحفظهم للحديث، وقد بين الحافظ ابن حجر في مقدمته أقوال العلماء وأئمة الجرح والتعديل فيمن روى لهم، وعلة الر

المراجع

1. (*) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، دار المعارف، القاهرة، 1377هـ/1958م. الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2005م.
2. [1]. أهل الرأي (من الفقهاء): من يكثرون من الاعتداد بالرأي في استنباط الأحكام، ويعتمدون عليه لقلة ما صح لديهم من الحديث.
3. القاهرة، ط1، 1426هـ/2005م، ص191، 222، 226، 382.
4. بيروت، ط1، 1418هـ/1998م، ص72 بتصرف.
5. [4]. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذى)، كتاب: العلم، باب: في الحث على تبليغ السماع، (7/ 347، 348)، رقم (2794). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (2656).
6. مصر، ط3، 1426هـ/2005م، (4/ 93، 94) بتصرف.
7. [6]. صحيح البخاري (شرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: فضل من علم وعلم، (1/ 211) رقم (79). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفضائل، باب: بيان مثل ما بعث به النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الهدى والعلم، (8/ 3419)، رقم (43!
8. القاهرة، ط1، 1407هـ/1987م، (1/ 212).
9. [8]. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، (3 / 513) بتصرف.
10. بيروت، ط7، 1410هـ/1990م، (8/ 535: 537).
11. [10]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب علي بن أبي طالب، (7/ 88)، رقم (3706).
12. القاهرة، ط1، 1407هـ/1987م، (7/ 89).
13. [12]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب جعفر بن أبي طالب، (7/ 94)، رقم (3709).
14. [13]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب قرابة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومنقبة فاطمة عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه وسلم، (7/ 97)، رقم (3714).
15. [14]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، (7/ 119)، رقم (3747).
16. [15]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، (7/ 119)، رقم (3753).
17. [16]. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: المناقب، باب: مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، (10/ 195، 196) رقم (4038)، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (3786).
18. الكويت، ط2، 1425هـ/2004م، (1/ 331، 332) بتصرف.
19. القاهرة، ط1، 1407هـ/1987م ، ص499: 501 بتصرف.
20. [19]. المذاء: كثير المذي، والمذي: ماء أبيض دقيق يخرج من فرج الرجل أو المرأة عند شهوة أو غير شهوة دون تدفق.
21. [20]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: من استحيا فأمر غيره بالسؤال، (1/ 277)، رقم (132).
22. [21]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المساقاة، باب: بيع الخطب والكلأ، (5/ 57)، رقم (2375).
23. [22]. صحيح البخاري (بشرح الفتح)، كتاب: مناقب الأنصار، باب: تزويج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ خديجة وفضلها، (7/ 165)، رقم (3815).
24. [23]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فرض الخمس، باب: الدليل على أن الخمس لنوائب رسول الله والمساكين، (6/ 248)، رقم (3113).
25. [24]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأطعمة، باب: القثاء بالرطب، (9/ 475)، رقم (5440).
26. [25]. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم مصطفى آل بحيح، مكتبة ابن عباس، مصر، 2002م، (1/ 467: 472) بتصرف.
27. مصر، ط3، 1427هـ/2006م، ص211: 232 بتصرف.
28. القاهرة، ط1، 1407هـ/1987م ، ص404.
29. القاهرة، ط1، 1407هـ/1987م، 454.
30. [29]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: اللباس، باب: لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه، (10/ 295، 296)، رقم (5828).
31. القاهرة، ط1، 1407هـ/1987م، 455.
32. القاهرة، ط1، 1407هـ/1987م، 420 بتصرف.
33. القاهرة، ط1، 1407هـ/1987م ، ص444 بتصرف.
34. القاهرة، ط1، 1407هـ/1987م، 451 بتصرف.
35. القاهرة، ط1، 1407هـ/1987م، 456 بتصرف.